

دراسة تحليلية لواقع التعليم الجامعي المقاوлатي و المقاولة المنشأة في الجزائر

Analytical study of the Entrepreneurial education and The enterprise established in Algeria

د/بن عياد محمد سمير

أستاذ محاضر أ

جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

benayadsamir@yahoo.fr

د/بن يمينة خيرة

أستاذة محاضرة أ

المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر

benyamina1984@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/01/22 تاريخ القبول: 2019/03/31 تاريخ النشر: 2019/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة دور الجامعة المقاوлатية في تفعيل فكرة إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لدى طلبة الجامعات، من خلال دراسة تحليلية لواقع مخرجات التعليم الجامعي و المقاولة المنشأة في الجزائر، فبعد أن كان الخريج الجامعي يبحث عن منصب شغل أصبح هو من يخلق ويوفر مناصب الشغل، و يتحقق ذلك بدمج و ربط ثقافة المقاوлатية ببرامج التعليم العالي، حيث وضحنا من خلال هذه الدراسة واقع المقاوлатية في الجزائر و إنها لا تحقق إلا من خلال أجهزة الدعم و المرافقة و توفر روح و ثقافة مقاوлатية، وكذلك وضع برنامج تعاوني مع المؤسسات التي تنتهي لباقي القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية. و إشراك الطالب في الندوات و ورش العمل الخاصة بالمقاوлатية من أجل تطوير المهارات كمهارة الإبداع، و مهارة التواصل و العمل الجماعي، إضافة إلى تنمية المهارات القيادية، من أجل خلق و توليد فكرة المقاولة و تجسيدها في الواقع.

الكلمات المفتاحية: المقاوлатية، خلق المؤسسات، التعليم المقاولاتي، ثقافة المقاولة.

Abstract:

The purpose of this study is to understand the role of the entrepreneurial education in activating the idea of establishing small and medium institutions among universities students, After the university graduate was looking for a job, he became the one who creates and provides jobs. This is achieved by integrating and linking the culture of entrepreneurship with higher education programs. The study aims to identify the reality of entrepreneurship in Algeria and it's concluded that the development of entrepreneurship not only bound by the performance of organizations and support programs, but also the availability of the spirit and entrepreneurial culture. As well as the development of a cooperative program with institutions belonging to the other social and economic sectors, and the involvement of students in seminars and workshops on entrepreneurship in order to develop skills such as creativity skills, communication skills and teamwork, in addition to the development of leadership skills, to create and generate the idea of entrepreneurship And actually embody them.

Keywords: Entrepreneurship, SME, Entrepreneurial education, Culture of entrepreneurship

Jel Classification Codes: I:21,A:2 ,A:22

تمهيد:

في ظل تحديات النظام الاقتصادي الجزائري الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، أضحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و المفاولاتية عنصرا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة، و فضاءا حيويا لخلق فرص العمل، وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية، وغاية اجتماعية ينبغي لها أن تأخذ على عاتقها الأعباء الناتجة عن البحث عن موقع جديد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي الجديد.

لذلك تسعى الجزائر إلى إرساء المفاولاتية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني لكن هناك عدة اعتبارات تحور دون تحقيق ذلك و لعل أهمها هو غياب ثقافة و فكر مفاولاتي فعال يحقق النتائج المرجوة ، حيث تعتبر الجامعة من بين أهم الأقطاب المسؤولة عن ذلك نظرا لوظيفتها التقليدية القائمة على تخريج طلبة للتوجه الى سوق العمل ، دون التفكير في التركيز على مبادئ خلق فرص العمل وثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، وهذا الدور الجديد يعني أن تتمحور مناهج وطرق التدريس حول استثمار الأبحاث والأفكار ، و عليه تبقى الجامعة أهم الأقطاب لكن لا يجب أن تعمل بمفردها و لا بد تجسيد ما يسمى بنظرية الحزنون الثلاثي المرتكز على الجامعات وقطاعات الأعمال والحكومة والمعزز بالتوأمة المدروسة مع الجامعات المتقدمة في المجالات المنشودة و وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية في السؤال الرئيسي:

- ما هو دور التعليم الجامعي و الجامعة المفاولاتية في تفعيل فكرة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لدى طلبة الجامعات؟

وهذا الطرح يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التعليم المفاولاتي في الجزائر؟ وما هي متطلبات نجاحه؟.
- ما هو واقع المفاولة الناشئة في الجزائر؟
- ما هو دور الجامعة المفاولاتية في تنمية روح المفاولة وتعزيز ثقافة المفاولة؟

أهداف و أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تزايد الاهتمام بالتعليم المفاولاتي باعتباره يساهم في تنمية الروح المفاولاتية وتعزيز ثقافة المفاولة لدى الطلبة ، و كذلك تتمثل الأهمية في تشخيص لواقع الجامعة المفاولاتية ودورها مساعدة الطلبة في تأسيس مشروع صغير و تسييره وفق أسس تجعل منه عملا ناجحا.

حيث سوف نعالج الموضوع من خلال النقاط التالية :

أولا : المفاولاتية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : خصائص مخرجات التعليم الجامعي و فرص الاستثمار المفاولاتي.

ثالثا : متطلبات نجاح التعليم المفاولاتي في الجزائر .

رابعا : دراسة تحليلية لواقع مخرجات التعليم الجامعي و المفاولة المنشأة في الجزائر .

أولا : المفاولاتية و خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- مفهوم المقاولة :

يمكن تعريف المقاولة بأنها: "حركة إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة".¹ و يعرفها فايول كما يلي: " يمكن تعريف المقاولة ببساطة بأنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم اليقين، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي". مهما كان المعنى الذي أعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية²: إنشاء المؤسسة، روح المقاولة والمقاول.

-خلق وإنشاء المؤسسة: إن الحديث عن ظاهرة المقاولة يحيلنا مباشرة إلى مفهوم خلق وإنشاء المؤسسة والتي تحتوي على مختلف النشاطات والإجراءات المتعلقة بإنشاء وتطوير مشروع الأعمال وبصفة عامة خلق نشاط. تتعدد أوجه خلق النشاط أو بصفة أوضح أشكال المقاولة حسب طبيعة المشروع وصاحب المشروع، لكن على العموم تتضح الأشكال التالية:

- ❖ المؤسسات ذات النشاط الجديد: المقاول يقوم بخلق نشاط انتاجي أو خدماتي جديد وبالتالي وسائل وطرق إنتاج جديدة:
- ❖ مؤسسات استعادة النشاط: وهو ما تعلق بمؤسسة أو نشاط متوقف أو موجود يقوم المقاول باستعادة ومتابعة العمل فيه وتطويره:
- ❖ خلق مؤسسة من رحم مؤسسة: هنا يتعلق الأمر بأجير تقوم المؤسسة الأم التي يزاول نشاطه بها بمساعدته على خلق نشاطه المستقل.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق ، و بتلخص مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001/المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال . حيث تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات:

- 1- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دينار جزائري ؛
- 2- تستوفي معايير الاستقلالية ؛
- 3- بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- أهداف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³

أ- أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعة، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى⁴
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و التشغيل الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تهيئة الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- زيادة المبيعات و التوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين و من ثم التسويق، و يؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة⁵.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

ب- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و يمكن أن تكون دولية في ظل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.
- الضالة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.

- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.
- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى⁶؛

4- تطور البيئة الاقتصادية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة :

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي مر بثلاث مراحل⁷:

- المرحلة الأولى (1963-1982)⁷: اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية. فتركز اهتمام الدولة في هذه الفترة بالمؤسسات الوطنية (العمومية) تحت مبدأ الاشتراكية وقامت الدولة بخلق أول قانون يتعلق بحرية الاستثمارات هو القانون 63-277 وذلك في 26 جويلية 1963.
- المرحلة الثانية(1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية حيث ادى هذا الموقف بوجود ارادة لتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات ، منع الملكية الخاصة لعدة مشاريع الى غير ذلك⁸
- المرحلة الثالثة(انطلاقا من سنة 1988: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل. ومن أجل ذلك :
- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛
- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛
- سنة 1995: تم تحرير التجارة في الجزائر خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين. و أدت هاته العلاقات إلى التخفيف من حدة المديونية و من جهة أخرى بتطبيق منظومة من السياسات النقدية و المالية و التجارية و الاقتصادية بصفة عامة.

- صدر الأمر رقم 03-01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في سنة 2001 تم إنشاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول وقد تميزت هذه الفترة باهتمام جلي وكبير من طرف السلطات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاهتمام بالمقاولاتية في الجزائر.

حيث نصت المواد 5.6.7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹:

- تعرف المقاولة المتوسطة : بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار.
- تعرف المقاولة الصغيرة : بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار
- تعرف المقاولة المصغرة : بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

ثانيا : خصائص مخرجات التعليم الجامعي وفرص الاستثمار المقاولاتي :

1- مفاهيم عن الجامعة و التعليم:

تعتبر الجامعة الصرح الذي يكون فيه العلم ، حيث يعرف العلم بأنه جهد إنساني عقلي منظم، وفق منهج محدد في البحث، يشتمل على خطوات و طرائق محددة و يؤدي إلى معرفة عن الكون و النفس و المجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة و حل مشكلاتها¹⁰.

و الجامعة مركزا للإشعاع الفكري والمعرفي، وتنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي عمليات التنمية الوطنية ... فهي مؤسسة إجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد به، وهي من صنع المجتمع من ناحية، فهي أدواته في صنع قيادته الفنية، والمهنية والفكرية¹¹.

كذلك هي فضاء للتعليم و التعلم ، و التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة و سلسلة من العمليات و النشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل و هو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم و المتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك و لا سيما سلوك المتعلمين ، و التعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم ، و التعليم و التعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع و أشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعلم و التعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية¹².

و للجامعة دور في خلق و انتاج المعرفة وهي كل ما يعلمه الفرد من معلومات حول أمر من الأمور أو حول قضية من القضايا أو حول علم من العلوم¹³.

وهذا المعنى تمثل الجامعة مؤسسة تكوينية بالدرجة الأولى منفتحة على المجتمع الذي تنشط فيه ، تنتج المعارف ،ويمكن تلخيص أهم الأهداف المنوطة بالجامعة والمتمثلة أساسا في :

- التعليم وفق مناهج محكمة و خلق المناخ الملائم للبحث العالمي والقيام به،
- إعداد خريجين متخصصين وفق احتياجات السوق .
- اعداد منتوج فكري قادر عل خلق الثروة .

2- أهم العراقيل التي يواجهها التعليم الجامعي في الجزائر :

إن القطاع انتقل من 53 مؤسسة، منها 18 جامعة في 1999-2000 إلى 106 مؤسسات جامعية منها (50 جامعة و13 مركزا جامعيًا و43 مدرسة عليا) في 2017-2018، حسب توضيحات الوزير، الذي أبرز الإصلاح الجديد لهندسة التعليم العالي الجزائري المستمد من النظام الأوروبي ليسانس - ماستر - دكتوراه مرفقا بتحيين وتأهيل مختلف البرامج البيداغوجية، وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي والحاكمة¹⁴ .

يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- عراقيل تتعلق بالمؤسسة الجامعية :

-ضعف الإمكانيات المادية والوسائل المخصصة للباحثين والأساتذة الجامعيين لإجراء البحوث العلمية، ولاسيما أن البحث العلمي يكلف جهدا بدنيا وماليا، لذا يتطلب تمويل الباحثين لإجراء بحوثهم.

- الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة و ذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة .

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع و الابتكار الفردي و إن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية و ليست سياسة تعليمية.

- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي و ذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة.

- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات و ليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي و عدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

- غياب التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية على مستوى في الوزارة.

- ارتفاع عدد الطلبة و تركيز إدارة الجامعة على الكم لا الجودة .

ب- عراقيل تتعلق ببيئة المؤسسة الجامعية :

- تغير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

-عدم توفر البيانات والمعطيات اللازمة عن بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...الخ، التي تحد من إجراء البحوث العلمية.

- هجرة الكفاءات و عدم بقائها في الداخل للمساهمة في التطوير و تكوين و تنمية البلاد.

- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.
- عدم تعاون الشركاء الاجتماعيين مع المؤسسة الجامعية.
- بطء تفاعل القطاع الخاص في تحديد احتياجاته من الخريجين وفي تقديم الخدمات التدريبية أثناء الدراسة.

3- أهم تحديات التعليم المقاولاتي :

- عدم توافق المناهج مع البيئة التعليمية الحالية خاصة في ظل المتغيرات الدولية التي فرضت بيئة تعليمية سمائها المعرفة .
- إدخال نظام LMD في مختلف التخصصات الجامعية و غموضه بالنسبة للطلبة و الأساتذة .
- النظام الحديث هو تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة التعليمية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية الأوروبية، ولا تتوافق مع خصائص البيئة الجزائرية.
- ضعف المناهج التعليمية المتبعة في الجامعات الجزائرية خاصة التي تتعلق بالجانب المقاولاتي سواء من ناحية البرنامج ، المحاور، الوضوح، وضع محتويات من طرف غير متخصصين في الميدان...
- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي على مناهج التعليم العالي في تأسيس فكر مقاولاتي : إن قصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية و التعليم و التي تعتبر القاعدة و المنطلق لمناهج التعليم العالي أثر في غرس ثقافة التقاول.
- ضعف مستوى الأستاذ مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج و المقررات الدراسية : يعتبر ضعف الأستاذ من الأسباب الرئيسية في فشل أو ضعف المناهج المطبقة و هذا يعود إلى عدة أسباب أهمها- تدريس مقاييس ليست في التخصص ، ضعف تكوين الأساتذة و عدم كفاءته، نقص الرقابة على الأساتذة ، ضعف عملية الاختيار و التوظيف، الفساد الإداري في الجامعات، الظروف المادية.
- عدم توافق و مواكبة البرامج و المناهج المتبعة للتطورات التكنولوجية و المعلوماتية الحالية الحاصلة في البيئة .
- انفصال المناهج التعليمية للمقاولاتية عن الواقع المؤسسي : انعدام ربط المناهج التعليمية بالواقع المؤسسي، على خلاف الدول الأخرى .
- عدم التوفيق بين حاجات المجتمع و احتياجات سوق العمل و محتويات البرامج و المناهج التخصصات.
- عدم مراعاة التوازن بين النظري و العملي لأن غرس فكر مقاولاتي يتطلب ذلك .
- انعدام استخدام الأساليب المحفزة للتفكير المبدع كطرق حل المشكلات و طرق المحاكاة في تسيير المؤسسات و وفق المجموعات و المشروعات .

ثالثا : متطلبات نجاح التعليم المقاولاتي في الجزائر :

- 1- تحديد الأهداف من التعليم المقاولاتي و التركيز على عنصر الإبداع :

أي تحديد كيف ينبغي أن تكون النتائج متوافقة مع ما تتوقعه الجامعة من التعليم المقاولاتي من خلال :

- أن تكون الأهداف محددة و واضحة و واقعية .
 - التركيز على المهام الجديدة في مجال إعداد القوى العاملة المؤهلة¹⁵.
 - التركيز على نشر الفكر المقاولاتي و العمل به.
 - أن تتناسب مع طبيعة المجتمع و فلسفته، و في نفس الوقت تعكس خصائص هذا المجتمع واتجاهاته ونظراته نحو المستقبل.
 - و يجب أن تكون أهداف المناهج الجامعية التي تخص المقاولاتية تتماشى مع ظروف بيئة الشغل.
 - الانتقال من التعليم القائم على التلقين والحفظ الى توليد الأفكار و الابداع.
 - ضرورة تدريب الطالب على التفكير الريادي .
 - التركيز على التعليم التطبيقي و التعليم متعدد التخصص الذي يسهل عملية الاختيار و يساهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج .
- 2- تنمية قدرات المكونين و البرامج المعتمدة:

- أن اعدادات طلبية مؤهلين يحتاج إلى أساتذة مؤهلين علميا و تربويا، و الابتعاد عن الطرق التقليدية في التدريس و التقويم، حيث يتحقق هذا التأهيل من خلال تبني سياسة مستمرة للتدريب العلمي و التربوي¹⁶.
- وضع أهداف لبرامج التدريس و التركيز على مدى ارتباط الأهداف مع الكفاءات التي يحتاجها الطالب في مهنته المستقبلية.

- ارتباط محتوى البرنامج بكل جديد في البيئة الاجتماعية و الثقافية و الإجتماعية.
- تبني إطار فكري منظم هدفه تحقيق جودة تعليمية شاملة و نشر هذه الفلسفة في: المجتمع و البيئة الخارجية، الإدارات التعليمية المركزية و المحلية، المدرسة أو الجامعة¹⁷.

3- إيجاد طريقة مثلى في التدريس و التقييم و تطبيق المناهج و نشر الفكر المقاولاتي :

- ربط التعليم المقاولاتي بالواقع و الحياة و التركيز على المنظور التطبيقي و العملي.
- السعي إلى تحويل المعرفة النظرية إلى معرفة نفعية.
- وصف الكفاءات بالنتائج و المعايير .
- تنظيم الكفاءات انطلاقا من النتائج و المعايير المكونة لها .
- اعتماد التكوين على الجانب التطبيقي المتخصص .
- المعارف قابلة للتجديد و المشاريع (طريقة المشاريع).
- إتباع إستراتيجية تقييم و تقويم ترتكز على معايير واضحة تشمل المهارات المكتسبة، المقابلات و المشاريع العملية الواقعية.

4- انفتاح الجامعة على بيئتها ومع جميع أصحاب المصلحة :

- إن بناء سلوك وثقافة مقاولاتية للجامعة يتطلب التركيز على المجتمع المحيط و التجارب الرائدة المحلية .
- التعامل مع الجامعات الأخرى من خلال الاستشارات و تبادل الخبرات .
- الاعتماد على الرقمنة و نقل التقنية و المعرفة .
- التشاور و تحديد مختلف حاجات هذه القطاعات الاقتصادية و الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس بدوره على المحتوى العلمي للبرامج التعليمية وعلى خطط البحث العلمي في هذه الجامعات.
- الاستفادة والتفاعل مع الشرائح المختلفة في المجتمع المحلي لكسب سلوك مؤسسة جامعية مواطنة .
- التعامل مع مختلف الشركاء من خلال الندوات و الأعمال المشتركة .
- الشراكة و المتابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و المقاولين في مختلف المجالات و الاستفادة من التجارب.
- التعامل مع الجمعيات غير الحكومية ، والتوسع في إنشاء المشاريع المشتركة.
- التعامل مع البنوك، المؤسسات الإدارية المختلفة لكسب الخبرات .

ثالثا : دراسة تحليلية لواقع مخرجات التعليم الجامعي و المقاولة المنشأة في الجزائر:

1- بعض المؤشرات حول التعليم العالي ومخرجات الجامعة خلال الفترة (1990-2016).

يمكننا عرض بعض المعطيات الخاصة بالمؤسسة الجامعية و علاقتها في تبني المقاولاتية و تجسيدها في الواقع ، حيث تبين إحصائيات وزارة التعليم العالي في الجزائر تطور بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر (عدد الجامعات، الأساتذة والباحثين، الطلبة المتخرجين...الخ) حيث يمكن عرضها و تشخيصها وتحليلها كما يلي:

أ-عدد أو حجم المؤسسات الجامعية في الجزائر:

تعتبر الجامعة الركيزة الأساسية في تطوير المجتمعات على جميع الأصعدة ، و هي التي تنتج أفراد قادرين على بناء اقتصاد قوي من خلال تنشأتهم على خلق المشاريع الاستثمارية .

جدول رقم 01 يمثل : حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر أواخر سنة 2018

المؤسسة	العدد
الجامعات	50
المراكز الجامعية	13

الشكل رقم 01: حجم شبكة المؤسسات الجامعية في الجزائر أواخر سنة 2018



20	المدارس الوطنية العليا
11	المدارس العليا للأساتذة
10	المدارس التحضيرية
02	ملحقتين جامعتين
106	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: <https://www.mesrs.dz/ar> (تاريخ الاطلاع: 2018/11/28).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور حجم شبكة هيكل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر سنة 1907 إلى غاية 106 مؤسسة جامعية نهاية سنة 2018 ، حيث أصبح في كل ولاية جامعة و هذا الأمر يعتبر ايجابيا ويسهل عملية تنمية كل منطقة و ولاية حسب خصوصيتها الاقتصادية من خلال تبني المقاولاتية الجامعية التي تكون على أساس احتياجات كل منطقة .

ب- تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة 2005-2016:

جدول رقم 2: يبين تطور عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2016
الأساتذة الباحثون	3720	14720	18863	25079	26579	28079	53622	56061	57628

المصدر: من إعداد الباحثان وفق مصادر الديوان الوطني للإحصاء .

يبين الجدول السابق انه هناك تطور هائل ومتزايد في عدد الأساتذة الباحثون في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)، وهذا مؤشر حقيقي يعبر عن توسع حجم الطاقة البحثية في الجزائر الذي اذا استثمر بطريقة فعالة يمكن ان يكون من بين اهم الحوافز لنشر الفكر المقاولاتي .

ج- تطور عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية خلال الفترة 1995-2016:

يمثل حجم أو عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الجزائرية أهم مقومات أو مدخلات الإنتاج والبحث العلمي في الجزائر، ولقد بينت الإحصائيات المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

تزايد عدد الطلبة الجامعيين في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بوتيرة متزايدة سواء بالنسبة للطلبة المسجلين في التدرج العلمي أو ما بعد التدرج العلمي والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 3: يبين تطور حجم الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 1990-2016

	عدد الطلبة المسجلين		السنة
	ما بعد التدرج	التدرج	
المصدر: من إعداد الباحثين	13967	181350	1990-1989
بالاعتماد على موقع وزارة	20846	407995	2000-1999
التعليم العالي والبحث العلمي:	43458	820664	2007-2006
	54317	1250310	2013-2012
	76 510	1 165 040	2015-2014
	76 961	1 315 744	2016-2015
	76202	1 416 045	2017-2016

و موقع الديوان الوطني للإحصائيات تاريخ <https://www.mesrs.dz/ar/le-ministere.etudiant;jsessionid>

الإطلاع: 2018/11/28.

يبين الجدول أعلاه تزايد مستمر في عدد الطلبة (في التدرج أو ما بعد التدرج) في الجامعة الجزائرية خلال الفترة (1995-2016) حيث سجل هذا الارتفاع من 181350 في التدرج سنة 1990 إلى 1 416 045 سنة 2016، بينما ارتفع عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج من 13967 سنة 1990 إلى 76 202 سنة 2016.

2- بعض المؤشرات حول المناصب المنشأة في أهم القطاعات خلال الفترة (1990-2016).

يمكننا عرض أهم حصيلة المناصب المنشأة في القطاعات المختلفة وفق كل جهاز من أجهزة الدعم ، من خلال الجداول رقم 4-5-6 الموضحة في الأسفل :

جدول رقم 4 يمثل: حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

سنة النشاط	قطاع النشاط							مجموع المناصب المنشأة	عدد الملفات الممولة*
	فلاحة	صناعة جد صغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	صيد		
2005	1 473	1 898	125	300	1 198	-	-	4 994	3 329
2006	9 603	16 391	1 020	2 328	3 989	-	-	33 331	22 221
2007	4 025	9 734	1 113	4 811	6 164	-	-	25 847	17 231
2008	10 781	13 785	4 158	15 931	18 493	-	-	63 148	42 099
2009	18 233	13 706	6 282	21 169	31 711	-	-	91 101	60 734
2010	12 821	18 351	5 735	18 763	22 264	-	-	77 934	51 956
2011	24 338	73 022	12 539	35 656	15 862	-	-	161 417	107 611
2012	33 164	88 902	24 021	43 916	29 546	92	-	219 641	146 427
2013	19 412	79 239	16 854	32 719	17 299	356	174	166 053	110 702
2014	18 804	72 608	14 049	37 416	31 083	1 664	691	176 315	117 543
2015	11 246	54 005	10 746	25 911	22 428	1 658	158	126 152	84 101
2016	3 131	12 248	3 686	7 197	5 025	688	70	32 045	21 363

المصدر : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

*تمويل مردوج = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + مطور
*تمويل ثلاثي = الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر + البنك + مطور

المصدر : من إعداد الباحثان حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد المشاريع المنجزة في مختلف القطاعات تبعه تطور في

عدد المناصب المنشأة وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، خاصة الفترة الممتدة من 2011 الى

2015 تبعه اثر شغل مهم حيث بلغ أقصى عدد للمشاريع الممولة في هذه الفترة سنة 2012 بقيمة 146427

مشروع و بأثر شغل قدر ب 219641.

جدول رقم 5 يمثل : تطور المشاريع الممولة و اثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

عنوان / سنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الممولة	13	1 901	2 236	2 574	2 429	4 221	7 465
أثر الشغل	34	5 159	6 078	6 949	5 781	9 574	15 804

عنوان / سنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	18 490	34 801	21 412	18 823	15 449	8 902
أثر الشغل	35 953	59 125	41 786	42 707	37 921	21 850

ملاحظة: نوع تمويل المشاريع هو تمويل ثلاثي (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة + البنك + مطور).

المصدر : من إعداد الباحثان حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد المشاريع الممولة كذلك تزايد في خلق مناصب الشغل وفق الصندوق

الوطني للتأمين عن البطالة .خاصة بالنسبة للسنوات 2012 حتى 2015 ، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة أقصاه

سنة 2012 قدر ب 34801 مشروع بأثر شغل قدر ب 59125 منصب .

جدول رقم 6 يمثل : تطور المشاريع الممولة و اثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

عنوان / سنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشاريع الممولة	69	7 210	14 725	10 359	7 279	7 087	5 664	6 691	10 549	8 645
أثر الشغل	386	23 735	39 260	28 735	20 152	19 631	14 771	19 077	30 376	24 500

عنوان / سنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	8 102	10 634	20 848	22 641	42 832	65 812	43 039	40 856	23 676	11 262
أثر الشغل	22 685	31 418	57 812	60 132	92 682	129 203	96 233	93 140	51 570	22 766

ملاحظة: تمويل المشاريع هو توحيد نوعين من التمويل هما:
- ثلاثي : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + البنك + معطو
- مزدوج : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب + معطو

المصدر : من إعداد الباحثان حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور عدد المشاريع الممولة كذلك تزايد في خلق مناصب الشغل وفق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خاصة بالنسبة للسنوات 2011 حتى 2015 ، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة أقصاه سنة 2012 قدر ب 65812 مشروع بأثر شغل قدر ب 129203 منصب .

-تحليل النتائج المختلفة التي تخص العلاقة بين معطيات التعليم العالي ومخرجاته بالإضافة إلى المؤسسات المنشأة:

تبين المعطيات والمؤشرات الحالية حول التعاليم العالي والجامعة الجزائرية بالإضافة الى معطيات عدد الخريجين و معطيات المؤسسات المنشأة في مختلف القطاعات ما يلي :

- ان وجود عدد الجامعات الذي يشمل كل ولاية يمكنها ان تكون فرصة اجابية في غرس الفكر المقاولاتي للطلبة وفق خصائص كل منطقة مما يتيح خلق مشاريع مناسبة للاحتياجات و توفير مناصب شغل كذلك.

- تعتبر الجامعة من أهم المؤسسات التي تقوم بخلق المعارف العلمية و تطوير المهارات و القدرات خاصة في مجال المقاولاتية، لكن نلاحظ هناك نقص وعجز واضح ومستمر في عدد الأساتذة الجامعيين حيث تشير المعطيات إلى أكثر من 70 طالب يقابل كل أستاذ، وهو مؤشر يعكس ضعف التأطير في الجامعة الجزائرية، خاصة و أن الفكر المقاولاتي يحتاج الى العمل الميداني و المتابعة المستمرة من خلال التأطير الجيد.

- من خلال المعطيات السابقة نلاحظ ان المقاولاتية موجودة انطلاقا من الارقام التي توضع المشاريع الممولة او المؤسسات المنجزة و حصيلة مناصب الشغل المتوفرة و ذلك بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر خلال المخططين الخماسيين الاخيرين المرتكزة على الية الدعم و المرافقة ، لكن نلاحظ فيه تراجع في المشاريع المنشأة في السنوات الاخيرة من خلال الجداول السابقة مما يوضح انه مازال

الفكر المقاوлатي ضعيف التواجد في ظل غياب دور الجامعة الفعال بالإضافة الى معوقات محيط الاستثمار المختلفة .

الخاتمة :

حتى يكون للتعليم الجامعي المقاوлатي واقع ملموس في الجزائر لا بد أن تكون هناك إستراتيجية واضحة المعالم تركز على مخرجات هذا التعليم بشكل استراتيجي من خلال :

- وضع خطط و سياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية لتحديد أهداف موحدة مدروسة في مجال التعليم المقاولاتي.
- وضع برنامج تعاوني مع المؤسسات الأخرى التي تنتهي لباقي القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية.
- إشراك الطالب في الندوات وورش العمل الخاصة بالمقاوالاتية من اجل تطوير المهارات كمهارة الإبداع ، و مهارة التواصل و العمل الجماعي ، إضافة إلى تنمية المهارات القيادية .
- يجب على الجامعة التعاون و التشارك مع الجهات الداعمة و المرافقة المقاوالاتية كا (ANSEJ ، CNAC ، ANDI ، حاضنات الأعمال...) من اجل خلق و توليد الفكرة المقاولة و جعلها تجسد في الواقع .
- ضرورة تحسيس الطالب إلى أن المقاولة اختيار و ليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف .
- تفعيل دور المقاوالاتية في الجامعات و تقريهم من الطلبة من خلال استراتيجيات ميدانية واقعية .
- إقامة معارض للمقاولين في الجامعة لعرض تجاربهم على الطلبة .
- إن نجاح الفكر المقاولاتي و تجسيده في ارض الواقع يتحقق من خلال قدرة الطالب على إنشاء المؤسسات و درجة التحفيز الذي يحصل عليه من البيئة .

المراجع :

¹-Éric Michael La violette et Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8^{ème} congrès international Francophone (Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse : Haute école de gestion Frigourg, 25-27 Octobre 2006, p4.

²²- Gregor Jagodič, Valerij Dermol, ICT TOOLS FOR THE DEVELOPMENT OF -7 ENTREPRENEURIAL COMPETENCIE, managing intellectual capital and innovation for sustainable and inclusive society, 27-29 may 2015, Italy.

³ - المادتين: 20، 21 من القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 2001، وزارة

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق، ص13.

- 4 - الدكتور. عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33.
- 5 - لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25 - 28 ماي 2003، ص 120 .
- 6 - د. عبد العزيز جميل مخيمر، د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، ص 33.
- 7 - المادة 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص 16.
- 8- CNES, Rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie ,
Alger, 2002
- 9 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الصادر في 16 15 ديسمبر سنة 2001، ص 06.
- 10 ربحي مصطفى عليان و عثمان محمد غنيم، مناهج و أساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص ص: 13-14
- 11 فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، فيفري 2001، ص 90
- 12 مصطفى خليل الكسواني و آخرون، إدارة التعلم الصفي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص : 97
- 13 - معجم مصطلحات التربية والتعليم .عربي،فرنسي.انجليزي، 2005، ص 499.
- 14 - www.premier-ministre.gov/
- 15 محمد حرب، الإدارة الجامعية، دار اليازوري، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص :19
- 16 - علي حمود علي، تنمية تطوير كفايات و فعالية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، 2004.
- 17 - احمد إبراهيم احمد، الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية و المدرسية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص : 204.